

تقييم المرونة السعرية والدخلية للمصارف الحكومية في العراق للمدة 2010-2018

عبيد جليل عبد النبي / الباحث
أ. م . د أحمد عبد الزهرة حمدان / المشرف
كلية الادارة والاقتصاد / الجامعة المستنصرية

المستخلص

تعد المرونة من أهم ادوات التحليل الاقتصادي التي ساعدت على اثبات طبيعة العلاقات الاقتصادية وفي كثير من الاحيان تم استخدامها للاستدلال بمبدأ المطابقة ما بين الواقع والنظرية ان اسقاط مقياس المرونة يكون معياراً للحكم على النشاط الائتماني للمصارف التجارية مهم جداً كون ان تلك المؤسسات المالية المصرفية هي بالأساس مؤسسات اقتصادية، من المهم تشخيص تلك الجوانب المتعلقة بالأرباح والربحية والسيولة والامان وكل ما يتعلق بالتحليل المالي وتقسيم الاداء المصرفي ولكن الأهم هو معرفة الجدوى الاقتصادية وطبيعة استجابات الائتمان الممنوح من قبل المصارف التجارية للمتغيرات الاقتصادية واي من هذه المتغيرات له السطوة للتأثير على النشاط الائتماني وتحفيزه. لذلك تعد هذه السياسة استكمالاً لكل الدراسات التي ركزت على جوانب الربحية والسيولة لتركز محاولة للوصول الى نتائج مهمة بخصوص العوامل التي ساهمت في تقليص او توسيع النشاط الائتماني والعلاقة ما بين المصارف التجارية الحكومية من جهة والمصارف التجارية الخاصة من جهة اخرى. لذلك انطلقت الدراسة من مشكلة عدم القيام بدور رائد في الاقتصاد العراقي من قبل المصارف التجارية في سبيل تحقيق التنمية الاقتصادية لغاية الآن.

وهدف الدراسة محاولة كشف طبيعة العلاقات الاقتصادية والحكم على مدى قوتها أو ضعفها حتى يتم تحديد الأهم من المتغيرات للتوصية باستهدافه من قبل السلطة النقدية وأهم الاستنتاجات ان المرونة السعرية للائتمان أظهرت أهمية في تحليل المصارف الخاصة مقارنة في نتائجها في المصارف الحكومية وهذا يعني ان الجمهور يتعامل مع المصارف الحكومية بغض النظر عن أسعار الفائدة لأنها مصدر ثقة نابعة من الملكية الحكومية لها. وان المرونة الداخلية للائتمان أظهرت أهمية عنصر-الدخل في كل من المصارف التجارية الحكومية كمحفز للنشاط الائتمان طلباً وعرضاً.

الكلمات المفتاحية: المرونة السعرية - المرونة الدخلية - المصارف الحكومية

Assessment Of The Price And Income Flexibility Of Government Banks In Iraq For The Period 2010-2018

Abeer Jalil abdal nabi

qwersdtf91@gmail.com

Dr. Ahmed abdal Zahra Hmdan Ahmed.ah@uomustansiviyah.edu.iq

Abstract

Flexibility is one of the most important tools of economic analysis that helped prove the nature of economic relations. In many cases, it was used to infer the principle of conformity between reality and theory. Dropping the scale of flexibility is a criterion for judging the credit activity of commercial banks. It is very important because these banking financial institutions are Economical institutions, it is important to diagnose those aspects related to profits, profitability, liquidity, safety, and everything related to financial analysis and the division of banking performance, but the most important is to know the economic feasibility and the nature of credit responses granted by commercial banks to economic variables, and any of these variables has the power to influence and stimulate credit activity. Therefore, this policy is a continuation of all studies that focused on the aspects of profitability and liquidity to focus an attempt to reach important results regarding the factors that contributed to the reduction or expansion of credit activity and the relationship between government commercial banks on the one hand and private commercial banks on the other. Therefore, the study started from the problem of not playing a leading role in the Iraqi economy by commercial banks to achieve economic development so far.

The study aims to try to reveal the nature of economic relations and judge the extent of their strength or weakness to determine the most important of the variables to recommend targeting by the monetary authority.

The most important conclusions are that the price flexibility of credit showed the importance in analyzing private banks compared to their results in government banks, and this means that the public deals with government banks regardless of interest rates because they are a source of confidence stemming from government ownership of them. And that the internal flexibility of credit showed the importance of the income component in each of the government commercial banks as a catalyst for credit activity, demand, and supply.

Keywords: Price Elasticity - Income Elasticity - Government Banks.

المقدمة

يعد القطاع المصرفي من اهم القطاعات الاقتصادية في أي دولة نظراً لدورها الحيوي والفعال في تنمية وتوجيه النشاط الاقتصادي باتجاه رفع معدلات النمو الاقتصادي وتحريك عجلة الانتاج الاستثمار.

تمارس المصارف العديد من الوظائف والانشطة وتقوم بتقديم العديد من الخدمات المصرفية التي تؤدي في مجملها الى تحسين الاداء الاقتصادي، ورغم تعدد وتنوع هذه الوظائف وهذه الانشطة ويبقى خلق الائتمان اهم تلك الوظائف بما يضيفه من وسائل دفع لدى الوحدات الاقتصادية وبما يوفر من تحويل لوحداث العجز من المستهلكين والمستثمرين.

بناء على ما تقدم تنبع اهمية مرونة الائتمان المصرفي من قدرتها على تزويدنا بمجموعة من المؤشرات التي تخص العوامل المؤثرة في هذا النشاط، الذي يمثل جوهر عمل المصرف التجاري، كما تعطي كل الاطراف من ملاك المصرف والبنك المركزي تصور حول درجة استجابة الائتمان المصرفي للمتغيرات الاقتصادية المختلفة.

ان احتساب درجة مرونة الائتمان السلطة النقدية على معرفة نوع القرارات التي من الممكن اتخاذها باتجاه تحفيز السياسة الائتمانية، وما لها من دور كبير في ديمومة اقامة المشاريع الاستثمارية الجديدة.

لذلك سيتم دراسة موضوع مرونة الائتمان المصرفي على مستوى المصارف التجارية للحكومة والمصارف التجارية المملوكة للقطاع الخاص بشكل اجمالي وعلى مستوى التحليل الكلي للقطاع المصرفي، ومقارنة العوامل المؤثرة في كل منهما للوصول الى النتائج التي تسهم في تفسير ادوارها الاقتصادية وما هي معامل استجاباتها للمتغيرات الاقتصادية الرئيسية المؤثرة في النشاط الائتماني وهي كل من سعر الفائدة و الدخل.

فضلاً عما تقدم، فان مرونة الائتمان المصرفي تعطي صورة للترابط ما بين النشاط الائتماني للمصارف التجارية من جهة والنشاط الاقتصادي من جهة اخرى من خلال مدى استجابة هذا النشاط للتغير الحاصل بأحد المتغيرات الاقتصادية التي تمثل قناة للربط بين أكثر من قطاع بشكل عام وبين القطاعين النقدي، الحقيقي بشكل خاص.

مشكلة البحث: تتمثل مشكلة البحث بأن المصارف التجارية في العراق على حد سواء للحكومة او للقطاع الخاصة لم تؤد الادوار الائتمانية (الوظيفة الائتمانية) المرجوة منها، وعلى الاخص دورها في احداث تأثيرات مرغوبة على مستوى النشاط الاقتصادي وصولاً لتعظيم الدور التنموي لهذا القطاع المهم، الذي كان ولا زال له الدور الكبير في نجاح اغلب التجارب التنموية في العالم بشكل عام والدول النامية بشكل خاص، لذلك جاء هذا البحث لتوضيح العوامل الرئيسية المؤثرة على استجابة حجم الائتمان وتحديد أهمها من اجل استهدافها من قبل اصحاب القرار سواء الادارات المصرفية ام السلطة النقدية.

فرضية البحث: يستند البحث الى فرضيتين:

- 1 - ان تحليل مرونة الائتمان يعطي صورة واضحة للسلطة النقدية من اجل تحديد عوامل تعظيم الوظيفة التمويلية للمصارف التجارية في العراق.
- 2- ان حجم الائتمان الممنوح من المصارف التجارية في العراق لا يعتمد على متغيرات اقتصادية فقط وانما هناك متغيرات اخرى تؤثر على تحفيزه واستجابته.

هدف البحث: يتمثل هدف البحث بالاتي:

- 1 - احتساب مرونة الائتمان للمصارف التجارية العامة والخاصة في العراق وتحديد اهم العوامل المؤثرة وقوة الاستجابة.
- 2 - تشخيص طبيعة العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية الرئيسة وحجم الائتمان في المصارف التجارية.
- 3 - تشخيص الادوار المختلفة لكل من المصارف التجارية الحكومية والخاصة ومدى تقاربها او اختلافها باستخدام مؤشرات مرونة الائتمان.

أهمية البحث: تعود اهمية البحث في محاولة تحديد اهم العوامل التي تؤثر على حجم الائتمان والتي من الممكن ان يكون لتغيرها استجابات كبيرة من جانب النشاط الائتماني وهذا يساعد السلطة النقدية على تحديد المتغيرات التي ممكن استهدافها اذا كان الوضع الاقتصادي يحتاج تحفيز او تقليص النشاط الائتماني للمصارف التجارية.

أبعاد البحث: البعد القطاعي: يتمثل بالقطاع المصرفي. البعد المؤسسي: يتمثل في المصارف التجارية. البعد الزمني: تتمثل المدة الزمنية 2010-2018 البعد المكاني: المصارف التجارية العامة والخاصة في العراق.

منهجية البحث: يعتمد البحث المنهج الاستنباطي (الاستنتاجي) بالانتقال من العام الى الخاص متمثل باحتساب مؤشرات مرونة الائتمان المصرفي، وكذلك المنهج الوصفي للبيانات المتعلقة بالمصارف التجارية منها حجم الودائع والائتمان وغيرها.

أسلوب جمع البيانات:

- 1- الجانب النظري: اعتمد البحث على الكتب العربية والأجنبية والمعلومات المتوفرة والمتاحة التي تناولت موضوع البحث .
- 2- الجانب التطبيقي: اعتمدت في الحصول على البيانات المتعلقة بالجانب التطبيقي على النشرة الاحصائية السنوية للبنك المركزي العراقي .

هيكلية البحث: وفي ضوء ما تقدم فان ضروريات البحث اقتضت التركيز والاهتمام على المحاور الرئيسة المتعلقة بتنوع عينة البحث. لمحور الاول (مرونة الائتمان المصرفي – مفهوم والقياس) المحور الثاني يتضمن (مفهوم واهمية المرونة الاقتصادية) وكرس المحور الثالث (مدخل عن مرونة الائتمان المصرفي) والذي يتناول المرونة السعرية للائتمان والمرونة الدخلية للائتمان.

اولاً: مرونة الائتمان المصرفي - المفهوم والقياس

تمهيد

المرونة مفهوم عام يستخدم في كل العلوم، والمرونة متصلة بالتغير، ويستعمل مفهوم المرونة في علم الاقتصاد في الكثير من الدراسات النظرية والتطبيقية، ويعود الفضل في إدخال مفهوم المرونة في التحليل الاقتصادي إلى ألفريد مارشال الذي قام باستعارة المصطلح من علم الطبيعة وقدم لنا طريقة قياسها، وفي التحليل الاقتصادي يقصد بها التعبير عن مدى قدرة ظاهرة معينة على التأثير كرد فعل تحت تأثير قوة خارجية.

فيما يتعلق بموضوع الائتمان سيتم محاولة بناء عدد من المقاييس التي تتلاءم مع خصوصية موضوع الائتمان المصرفي وتتناسب مع النظرية الاقتصادية للوقوف على درجة قوة استجابة الائتمان المصرفي لمتغيرات أخرى تؤثر به بشكل مباشر أو غير مباشر.

ثانياً: مفهوم وأهمية المرونة الاقتصادية. مفهوم المرونة لغويًا: المرونة أساسها كلمة "مرن" وقد وردت بمعان عديدة أهمها السهولة واللين حيث ذكر ان الميم والراء والنون أصل يدل على لين الشيء وسهولته، ومرن الشيء يمرن مرونا (زكريا، 1999 : 234)، وجاء في القديم ان المرونة تطلق على الاستمرارية، يقال مرن الشيء مرونا إذا استمر (الاحمدي، 2008: 2). إن مفهوم المرونة هو مفهوم عام يمكن استعماله لقياس الاستجابة في متغير واحد عندما يتغير متغير آخر إذا كان المتغير يتغير استجابة للمتغيرات في متغير آخر (Case، 2008 : 113)، والمرونة بشكل عام مقياس لدرجة استجابة متغير معين للمتغيرات التي تحدث في متغير آخر (Robert، 1992 : 30)، والمرونة هي النسبة المئوية للتغير في سعر السند لتغير معين في اسعار الفائدة (Saunders، 2009 : 78)، ويقصد بالمرونة مقياس لحساسية المتغير للتغير في متغير آخر، ومن اشهر المرونة في علم الاقتصاد هي مرونة الطلب، تشير إلى الدرجة التي يغير بها الأفراد أو المستهلكون أو المنتجون طلبهم أو المبلغ المقدم استجابة لتغيرات السعر أو الدخل، وتستعمل في الغالب لتقييم التغير في طلب المستهلك نتيجة للتغير في سعر السلعة أو الخدمة (هايز، 2020 : 1) (Guvén، 2013 : 7)، وتعرف المرونة بأنها درجة استجابة المتغير التابع إلى التغير في احد المتغيرات المستقلة (علاوي، 2010 : 27)، (الشمري، 2015 : 1).

والمرونة تعني مدى قوة أو ضعف العلاقة بين المتغير التابع والمتغير المستقل (عريقات، 2010 : 86) وهي قياس التغير النسبي الذي يطرأ على احد المتغيرات كرد فعل على تغير نسبي في متغير آخر (ديبكن، 2008 : 113)، لهذا فهي تعبر عن المدى الذي عن طريقة تستطيع احدى المتغيرات ان تتفاعل مع المتغيرات الأخرى التي تحصل في المتغير الآخر (Salvatore، 1983 : 40). تنبع الأهمية الكبيرة في دراسة المرونة من إعطاء مؤشرات رقمية محددة في ظل دخله ومستوى الأسعار السائدة، لذا فان مجالات الاستفادة من هذه المؤشرات تفرض نفسها على عملية تخطيط الاستهلاك وترشيده، وتعد المرونة الاقتصادية أهم مؤشر يقيس استجابة الائتمان تجاه تغير اسعار الفائدة (ياسين، 2008 : 1)

وان المرونة من اكثر المواضيع تطبيقا في مجال السياسة الاقتصادية وهي مهمة جداً في الدراسات التي يقوم بها قطاع الأعمال لتسويق منتجاتهم، وكذلك في مجال السياسة الاقتصادية تستعمل المرونة في الدراسات الخاصة بأثر الضرائب والإعانات أو الرسوم الجمركية على الأفراد والمؤسسات، والمساهمة في تقدير السياسة الضريبية من ناحية واتخاذ القرارات الاقتصادية المناسبة في السياسة الإنتاجية من خلال معرفة درجة مرونة الطلب في الاسواق من ناحية اخرى (علاوي ، 2010 : 43). وتلعب المرونة الاقتصادية دوراً هاماً في زيادة أو خفض الإيرادات ، وبالتالي تحديد السياسات التسويقية واتخاذ القرارات المناسبة من حيث تخفيض أو زيادة الأسعار ، كذلك تلعب المرونة دوراً هاماً في مدى قدرة المنشأة الاحتكارية على ممارسة سياسة التمييز السعري¹ * وللمرونة أهمية في التفرقة بين السلع الكمالية والسلع الضرورية والمكملة والبديلة وغير ذلك (عريقات 2010 : 73).

ثالثاً: مرونة الائتمان المصرفي مدخل عن مرونة الائتمان المصرفي .

ان مرونة الائتمان المصرفي لها تأثيرات جوهرية على مستوى الاقتصاد الجزئي الكلي والتمويل والتنمية لذلك فهي تؤثر بشكل مباشر في قرارات المستهلكين والمستثمرين بشأن احوال او استبدال الاستهلاك والاستثمار فيما بين الفترات الزمنية المختلفة كنتيجة أو كرد فعل تجاه التغيرات في سعر الفائدة الحقيقي، وبالتالي التأثير في عدد من جوانب الاقتصاد الكلي، بما في ذلك تركيبة ومستوى الطلب الكلي (Karlan ، 2005 : 2) . ان تحليل القوى المؤثرة ما بين القروض والمتغيرات الأخرى مثل (اسعار الفائدة والدخل) على مستوى الاقتصاد الكلي والذي يكون قائماً على أساس بيانات مفصلة جزئياً يتوقع منه ان يؤدي الى نتائج عملية اكثر دقة وتصورات موثوقة بدرجة اكبر بالنسبة إلى السياسة الاقتصادية (Hense، 2015: 2). وفي مجال التمويل أو الموارد المالية، فأن مرونة السعر تؤثر في قرارات التسعير من قبل الشركات عندما توجد قوى السوق ، وتوفر مؤشرات ومعلومات لتحليل أسعار الفائدة المرتفعة ولتحليل أسعار الفائدة الجامدة أو غير المرنة في أسواق الائتمان. اما فيما يتعلق بعلم اقتصاد التنمية، فأن مرونة الائتمان تسلط الضوء على أهمية الموارد المالية من خلال دعم أو تسهيلات أسعار الفائدة وسقوف أو حدود أسعار الفائدة التي يتم وضعها لغرض زيادة إمكانية الحصول على الائتمان ، وكذلك فأن مرونة الائتمان تسلط الضوء على استراتيجيات تحديد الأسعار لمؤسسات تمويل الأفراد والمشاريع الصغيرة لغرض تحسين " الاستدامة " و " إمكانية الحصول على الخدمات اللازمة والضرورية " وبالرغم من ذلك فان عدد كبير من الدراسات قد توصلت إلى اجماع ضعيف بشأن مدى أو مقدار حساسية الزبون تجاه

* يقصد بالتمييز السعري : هو قيام المنتج ببيع نفس السلعة او الخدمة بأسعار في قطاعين مختلفين لأسباب لا تتعلق باختلاف في تكاليف انتاجها وانما لغرض تعظيم الارباح .

أسعار الفائدة، ولحد فترة زمنية قريبة، فإن معظم الدراسات التطبيقية توصلت إلى أن هذه المرونة تكون قريبة إلى الصفر، ولكن من خلال استعمال منهجيات بحث شبه تجريبية من قبل:

(Gross and Souleles,2002)(Hochguertel and Weber، 2005)

(Dehejia Montgomery and Morduch 2005)، حيث توصلوا إلى أن المرونة

تتراوح من (0.73 -) إلى أقل بكثير من الواحد صحيح.

فإذا كانت مرونة الائتمان أكثر من الواحد الصحيح دل ذلك على أن درجة استجابة الائتمان أكبر من التغير النسبي في أسعار الفائدة وبالتالي يكون معامل المرونة مرناً ودرجة استجابتها قوية أما إذا كان درجة استجابة الائتمان أقل من التغير النسبي في أسعار الفائدة، وهذا يعني أن معامل المرونة في هذه الحالة أقل من الواحد الصحيح، أي أن المرونة غير مرنة وضعيفة، أما إذا كانت مرونة الائتمان مساوية للواحد الصحيح لتكون درجة استجابة الائتمان مساوياً للتغير النسبي في أسعار الفائدة، وبالتالي يكون معامل المرونة أحادي المرونة أي متكافئ المرونة، أما إذا كان الائتمان لا يستجيب للتغير في أسعار الفائدة فإن معامل المرونة يكون مساوياً للصفر أي أنه عديم المرونة- [www. MARINO academia.edu](http://www.MARINO.academia.edu)

تعد مرونة الائتمان أحد المؤشرات المهمة بالعلاقة مع استحقاق القرض، أن هذه المرونة تكون غير صفيرية فقط عند وجود قيود سيولة ملزمة، أي بمعنى، أن المستهلكين المقيدون السيولة يتوجب أن يظهروا حساسية تجاه حجم أو مقدار اقسطات تسديد الدين وكذلك حساسية تجاه سعر القرض. أن حجم القرض يكون أكثر استجابة، كلما ارتفع اتجاه التغيرات في فترة استحقاق القرض بالمقارنة مع الاستجابة تجاه التغيرات في أسعار الفائدة وكذلك يمكن الإشارة إلى أن المرونة السعرية توضح بأنها تزداد مع الدخل، ومرونة فترة الاستحقاق تنخفض مع الدخل، فإن هذا النمط يدل على وجود قيود أو تعقيدات السيولة المحددة أو الملزمة بالنسبة إلى الفقراء (4 : 2005، Karlan)، أن فهم مرونة الائتمان له أهمية كبرى في تمويل المؤسسات (1 : 2015، Bojan)، المرونة مهمة في الاقتصاد لأنها تسمح لنا بقياس مدى تغير أحد المتغيرات استجابة للتغيرات في متغير آخر

(Hubbard, 2011 : 190)

2-3-1] المرونة السعرية للائتمان : The Price Elasticity of Credit

ويقصد بالمرونة السعرية للائتمان بأنها التغير النسبي في إجمالي الائتمان استجابة للتغير النسبي في سعر الفائدة عند نقطة معينة (28 : 2017، Perloff)، ويتم احتسابها وفق الصيغة الآتية :

$$\varepsilon_{cp} = \frac{\text{التغير النسبي في إجمالي الائتمان}}{\text{التغير النسبي في سعر الفائدة}} = \frac{\Delta C / C}{\Delta P / P} = \frac{\partial C}{\partial P} * \frac{P}{C} \text{ -----(1)}$$

حيث ان $\partial C/\partial P$ تمثل المشتقة الجزئية للائتمان بالعلاقة مع السعر (اي بمعنى، بقاء العوامل الاخرى التي تؤثر في الائتمان ثابتة) وتعرف كذلك بانها مدى استجابة اجمالي الائتمان الممنوح للتغير في سعر الفائدة (قطف، خليل، 2004 : 120).

تستعمل المرونة السعرية للائتمان المصري في قياس درجة حساسية الطلب على الائتمان المصري كمتغير تابع اتجاه تغيرات المتغير المستقل وهو سعر الفائدة. ان قانون الطلب على الائتمان يكون عندما يزداد الائتمان بانخفاض سعر الفائدة وبذلك سوف تنحدر منحنيات الطلب على الائتمان الى الاسفل وهو قياس استجابة الائتمان لتغير سعر الفائدة يسمى هذا المقياس بالمرونة السعرية للائتمان.

قد نقيس المرونة السعرية للائتمان باستعمال منحدر منحنى الائتمان لان منحدر الائتمان يخبرنا بمقدار التغيرات الائتمانية كما يتغير سعر الفائدة باستعمال منحدر منحنى الائتمان (Hubbard ، 206 : 166) ما يمكن استنتاجه من هذه العلاقة انه كلما كانت مرونة الائتمان ضعيفة، فان انخفاض سعر الفائدة بنسبة ما ينتج عنها نسبة اقل في زيادة الطلب على الائتمان لكونه طلب غير مرن اذ يقل اثر التغير في سعر الفائدة على مقدار الائتمان المطلوب، وهذا يشير إلى ان مقدار الفائدة المقبوضة ستكون بعد انخفاض سعر الفائدة وزيادة الائتمان المطلوب دون المستوى الذي كانت عليه قبل انخفاض سعر الفائدة، اما عندما تكون نسبة التغير في الائتمان اكبر من نسبة التغير في سعر الفائدة، فان الطلب على الائتمان يكون مرن. ويعبر هذا المؤشر عن استجابة الائتمان الى التغيرات في سعر الفائدة، ولما كانت العلاقة عكسية بين الائتمان وسعر الفائدة لذلك فان تغيراتهما تكون دائماً باتجاهين متعاكسين، ومن خلال الجدول (1) والشكل (1) وبمتابعة نتائج المرونة السعرية خلال المدة (2010-2018) يلاحظ التذبذب في نتيجة المرونة السعرية بين سنة واخرى وقد اسفر التذبذب عن تقلبات حادة سواء بالارتفاع ام الانخفاض او اتخاذها لقيم سالبة في عام (2013) بمقدار (-4.23) وهي مرونة مرتفعة لأنها اكبر من الواحد ($E > 1$)، وعام (2014) بمقدار (-0.78) وهي استجابة (مرونة) منخفضة اقل من الواحد ($E < 1$)، بينما انخفضت الاستجابة الى قيمة اقل ما مقداره (-0.17) عام (2017)، ورغم تطابق العلاقة مع منطق للنظرية الاقتصادية اي انها علاقة عكسية الا انها كانت في اكثرها منخفضة، أما القيم التي جاءت موجبة فتعتبر مخالفة للنظرية الاقتصادية، وكانت نتيجة بعض العوامل الاخرى غير سعر الفائدة مثل عام (2015) ظهرت بقيمة (0.32) موجبة وبمعنى رغم انخفاض سعر الفائدة في المصارف التجارية الحكومية من (9.9 %) عام (2014) الى (7.7 %) عام (2015) وكذلك (7.3 %) الا ان الائتمان انخفض (68,416849.09) ترليون دينار عام (2014) الى (63476566.75) ترليون دينار عام (2015) ولغاية ان اصبح عام (2018) ما قيمته (49,193056.84) ترليون دينار، وهذا عدم الترابط بالعلاقة بين سعر الفائدة والائتمان وانخفاض الاخير رغم انخفاض سعر الفائدة للأعوام (2014 - 2016) هو نتيجة للصدمات الاقتصادية والامنية، وذلك لأن عام (2014) كان عام

استثنائي نتيجة الانخفاض الحاد في إيرادات الدولة العراقية المرتبطة بالسوق العالمي للنفط والتي تراكبت مع ارتفاع الاضطرابات الامنية التي ألقت بظلالها على النشاط الاقتصادي بشكل واضح. كل الظروف غير الطبيعية ستؤثر على طبيعة العلاقة وتقلبها بشكل مخالف لمنطق للنظرية الاقتصادية وحتى عام (2012) كانت نتيجة المرونة السعرية للائتمان في المصارف الحكومية (صفر) يعني رغم تغير الائتمان فهو نتيجة لعوامل الاخرى من غير سعر الفائدة الذي يبقى ثابت عند (12.8%) ولم يتغير في عامي (2011 – 2012). وعليه يتضح ان المرونة السعرية للائتمان في المصارف التجارية الحكومية لم يعط سياق ونسق واضح نستطيع الحكم عليه وانما كان متذبذب وفي اكثر الاحيان التحركات في الائتمان لم تكن استجابة عكسية للتغير في أسعار الفائدة. انظر جدول (1) وشكل (1).

جدول (1) المرونة السعرية للائتمان للمصارف التجارية الحكومية للمدة (2010- 2018)

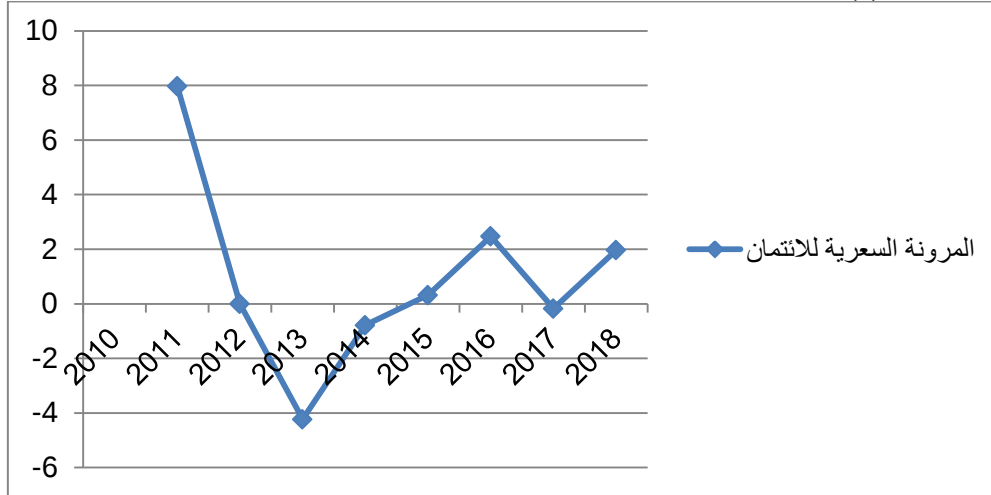
السنوات	مجموع الائتمان (1) (c)	سعر الفائدة (2) (p)	التغير في الائتمان (3) Δ c	التغير في سعر الفائدة (4) Δ P	Δc Δ / P (5)	p/ c (6)	المرونة (7) (E)
2010	39299030.25	12.6	-----	-----	-----	-----	-----
2011	44277406.75	12.8	4978376.5	0.2	24,891882.5	3.20	7.98
2012	53527357.41	12.8	9249950.66	0	0	2.89	0
2013	58837117.42	12.5	5309760.01	- 0.3	-17699200.03	2.39	- 4.23
2014	68416849.09	9.9	9579731.67	- 2.6	-3,684512.18	2.12	- 0.78
2015	63476566.75	7.7	- 4940282.34	- 2.2	2,245582.88	1.44	0.32
2016	55271245.66	7.3	- 8205321.09	- 0.4	20,513302.73	1.21	2.47
2017	51134567.16	10.4	- 4136678.5	3.1	-1,334412.41	1.32	- 0.17
2018	49193056.84	10.2	-1941510.32	- 0.2	9,707551.6	2.03	1.97

المصدر: اعداد الباحثين بالاستناد على البيانات البنك المركزي العراقي. النشرات الاحصائية السنوية للمدة 2010-2018

المرونة السعرية للائتمان = تغير اجمالي الائتمان / تغير سعر الفائدة * سعر الفائدة / اجمالي الائتمان

$$\Delta c \Delta / P * P_c /$$

الشكل (1) اتجاهات المرونة السعرية للائتمان للمصارف التجارية الحكومية للمدة 2010-2018



المصدر / اعداد الباحثين بالاستناد الى الجدول (1)

1- المرونة الدخلية للائتمان: The Income Elasticity Of Credit

ونقصد بها قياس مدى حساسية أو استجابة الائتمان عند سعر الفائدة محدد تجاه الدخل وذلك من خلال استعمال مرونة الائتمان الدخلية (مرونة الدخل) والتي تمثل التغير النسبي في الائتمان استجابة لتغير نسبي معين في الدخل (Y) ان مرونة الائتمان الدخلية هي:

$$\epsilon_{CY} = \frac{\text{التغير النسبي في اجمالي الائتمان}}{\text{التغير النسبي في الدخل}} = \frac{\Delta C / C}{\Delta Y / Y} = \frac{\partial C}{\partial Y} * \frac{Y}{C} \text{ -----(2)}$$

اذا كان اجمالي الائتمان يزداد كلما يرتفع الدخل فان مرونة الائتمان الدخلية تكون موجبة اما اذا كان الائتمان لا يتغير عندما يرتفع الدخل فان مرونة الائتمان الدخلية تساوي صفر وان كان الائتمان ينخفض عندما يزداد الدخل فان المرونة الدخلية تكون سالبة، لذلك فان مرونة الدخل تؤدي دوراً مهماً في تحليلنا لسلوك الائتماني (Perloff ، 2017 : 32).

ان مرونة الائتمان الدخلية على الائتمان هي قياس مدى تأثير الائتمان بالتغيرات في الدخل (Krugman,2009 : 156). لذلك فان المرونة الدخلية للائتمان تعرف بأنها (النسبة

المئوية) في الائتمان مقسومة على (النسبة المئوية) في الدخل (ولسون، 1987 : 134). ويعبر هذا المؤشر عن استجابة الائتمان الى التغيرات التي تحدث في الناتج المحلي الحقيقي ، وبمتابعة نتائج المرونة الدخلية اثناء المدة (2010-2018)، يلاحظ من خلال الجدول (2) والشكل (2) التذبذب في نتيجة المرونة بين سنة واخرى ، وقد عكس التذبذب عن تقلبات حادة سواء بالارتفاع ام الانخفاض او اتخاذها لقيم سلبية كما في عام (2015) بلغت المرونة فيها (-1.88) وعام (2016) بلغت (-1.35) وعام (2017) بلغت (-7.27) على التوالي، ان العلاقة السالبة انما تدل على ان استجابة الائتمان للتغيرات الناتج المحلي (الدخل) كانت عكسية وطبيعية هذه العلاقة لهذه السنوات هو عكس

المنطق الاقتصادي الذي ينص على ان العلاقة طردية بين الدخل (الناتج) واجمالي الائتمان الممنوح من قبل المصارف ان المدة (2015-2017) جاءت مخالفة للمنطق الاقتصادي لأنها تمثل ارتداداً لسنة (2014) وما حدث بها من صدمة اقتصادية ركودية وحالة عدم استقرار امني انعكس بشكل واضح على تراجع ثقة الافراد في كل من المصارف الحكومية والخاصة وحتى المنشآت الانتاجية المستقبل القريب مما انعكس على رغبتها في تقليص نشاطها الاقتصادي وعدم المجازفة في ظل هذا الوضع غير المستقر اقتصادياً وامنياً. ومن الجدول (2) ممكن تشخيص انخفاض اجمالي الائتمان الممنوح من قبل المصارف التجارية الحكومية فانخفض خلال المدة (2015-2017) ما مقداره (63,476566.75) ترليون دينار (51,134567.16) ترليون دينار وصولاً ما مقداره (49,193056.84) ترليون دينار عام (2018)، من تشخيص النتائج ان مرونة الائتمان الدخلية كانت مرتفعة لكل السنوات الدراسة (2010-2018) وكل القيم كانت تتجاوز الواحد الصحيح ($E > 1$) بغض النظر عن الاشارة الطبيعية للعلاقة التي يجب ان تكون موجبة ما عدا الاعوام التي تم توضيحها اعلاه، بسبب بعض الصدمات التي تم ذكرها. وتمثل اعلى قيمة للمرونة الدخلية عام (2014) (انظر شكل 10) بسبب ان البيانات اظهرت ان هناك تغير طفيف في الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي (الدخل) بمقدار (345224.6) مليار قابله زيادة في الائتمان كبيرة ما مقداره (9579731.67) ترليون دينار عراقي والسبب الحقيقي لهذه الاستجابة ان تأثير صدمة انخفاض اسعار النفط ظهرت بسرعة على الناتج المحلي الحقيقي لاعتماد الكبير على هذه الايرادات المتعلقة بأسواق النفط العالمية، على عكس سلوكيات المصارف التجارية الحكومية لم يظهر عليها التأثير مباشرة الا بعد مرور فترة تباطؤ زمني ما يقارب السنة حتى بدأت قراراتها الاقراضية والائتمانية بالتأثير.

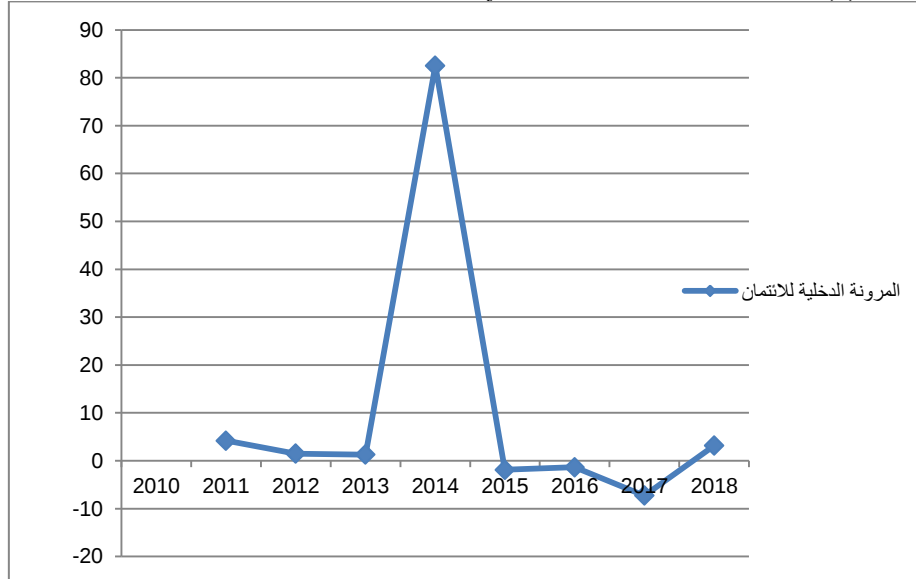
جدول (2) المرونة الدخلية للائتمان للمصارف التجارية الحكومية للمدة 2010-2018

السنوات	مجموع الائتمان (1)	الدخل القومي الاجمالي (2) (Y)	Δc (3)	ΔY (4)	$\Delta \Delta / Y$ (5)	c / Y (6)	المرونة E (7)
2010	39299030.25	138516722.6	-----	-----	-----	-----	-----
2011	44277406.75	142700217.0	4978376.5	4183494.4	1.19	0.52	4.19
2012	53527357.41	162587533.1	9249950.66	19887316.1	0.46	3.22	1.49
2013	58837117.42	174990175.0	5309760.01	12402641.9	0.42	3.03	1.30
2014	68416849.09	175335399.6	9579731.67	345224.6	27.74	2.97	82.53
2015	63476566.75	182051372.6	-4940282.34	6715973	-0.73	2.56	- 1.88
2016	55271245.66	199476600.2	-8205321.09	17425227.6	-0.47	2.86	- 1.35
2017	51134567.16	201528215.6	-4136678.5	2051615.4	-2.01	3.60	-7.27
2018	49193056.84	199129298.5	-1941510.32	- 2398917.1	0.80	3.94	3.18

المصدر: اعداد الباحثين بالاستناد الى البنك المركزي العراقي ، النشرات الاحصائية السنوية للمدة 2010 - 2018
المرونة الدخلية = تغير اجمالي الائتمان/تغير اجمالي الدخل القومي * الدخل القومي / الائتمان

$$\Delta c \Delta / Y c * Y /$$

الشكل (2) اتجاهات المرونة الدخلية للائتمان في المصارف التجارية الحكومية للمدة 2010-2018



المصدر / اعداد الباحثين بالاستناد الى الجدول (2)

الاستنتاجات والتوصيات

- 1- اعطى مؤشر المرونة صورة واضحة للنشاط الائتماني والعوامل المؤثرة به لكل من المصارف التجارية الحكومية والخاصة ويمكن ان يكون اداة مهمة بيد السلطة النقدية لإيضاح ما هي اهم المتغيرات التي يمكن استهدافها لتحسين عمل المصارف التجارية.
- 2- ان المرونة السعرية للائتمان في المصارف التجارية الخاصة اقوى منها في مثيلتها في المصارف التجارية الحكومية وأكثر قرباً للمنطق الاقتصادي في اغلب النتائج، بمعنى ان سعر الفائدة يمكن ان يكون عامل مهم في تحفيز النشاط الائتماني في المصارف الخاصة أكثر منه في المصارف الحكومية كون غير مفضلة من قبل الجمهور لأسباب ترتبط بعنصر الثقة ودرجة الوعي المصرفي.
- 3- ان عنصر الدخل مهم في تحفيز الوظيفة التمويلية ومنح الائتمان، ان نتائج المرونة الدخلية للائتمان اظهرت استجابة كبيرة في حجم الائتمان الكلي في المصارف التجارية الحكومية والخاصة للتغيرات التي تحدث في الدخل (الناتج)، بمعنى ان المرونة الدخلية اغلبها مرتفعة باستثناء بعض السنوات.
- 4- واجه الاقتصاد العراقي عام (2014) صدمة مزدوجة (اقتصادية وأمنية) أثر بشكل واضح على النشاط الائتماني للمصارف التجارية الخاصة والحكومية فكانت نقطة تحول لتكون كل المرونات الائتمانية بكافة انواعها منخفضة، اظهرت اشارات مخالفة

لمنطق النظرية الاقتصادية، لكل من سعر الفائدة والدخل كونهما عاملين مهمين في تحفيز الائتمان .

التوصيات

من خلال ما سبق من الاستنتاجات التي خرج بها البحث يمكن تقديم بعض التوصيات متمثلة بالآتي:

- 1- يمكن للسلطة النقدية تضمين مؤشر مرونة الائتمان المصرفي ضمن النشرات التي تصدر منها، على الأقل ضمن التقارير الاقتصادية لما تعطيه من صورة توازي باقي المؤشرات حول تقسيم النشاط المصرفي، بالإضافة الى إمكانية اعتماد أدوات التحليل الاقتصادي الأخرى مثل الميول المتوسطة والحدية.
- 2- ان البنك المركزي العراقي باعتباره الجهة الرقابية على عمل الجهاز المصرفي ومسؤول عن اقامة جهاز مصرفي يضطلع بمهمة تطوير اقتصادي وتشجيع التنمية الاقتصادية وباستخدام ادواته الكمية بل حتى التعليمات المباشرة لتوسيع النشاط الائتماني كنسبة من رؤوس اموال المصارف او ان تكون نسبة من مجموع موجوداتها.
- 3- على السلطة النقدية وضع هوامش عليا ودنيا للتحرك حول معدل السياسة PolicyRate ولا تبقى مسألة تحديد أسعار الفائدة مرهونة بقرار المصارف من اجل تنشيط العمل المصرفي وتحفيز التعامل مع المصارف وكان ولا يزال سعر الفائدة التراكمي المبالغ به من المصارف التجارية هو المانع الاول لإقراض الجمهور.

المصادر :

- 1- الاحمدي ، أنس سليم (2008)، "حدود المرونة بين الثوابت المتغيرات"، الرياض: مؤسسة الامة للنشر والتوزيع .
- 2- ديبكن، كريج (2008)، " الاقتصاد الجزئي"، الطبعة العربية الاولى، القاهرة: دار فاروق للنشر والتوزيع.
- 3- زكريا، محمد (1999)، " نافذة المعاملات الاسلامية في البنوك التجارية - دراسة حالة بنك بوميترا الماليزي"، رسالة ماجستير، كلية الشريعة والدراسات الاسلامية، جامعة اليرموك، الاردن .
- 4- الشمري، حسين عباس حسين (2015) بحث عن مرونة الطلب الاقتصادية، جامعة بابل، الموقع الالكتروني: <http://www.uobabylon.edu.iq>
- 5- عريقات، حربي محمد، وآخرون (2010)، "التأمين وإدارة الخطر"، عمان الطبعة الثانية: دار وائل للنشر والتوزيع.
- 6- علاوي، كامل (2010)، "الاقتصاد الجزئي"، الطبعة الاولى، عمان: دار المناهج للنشر والتوزيع.
- 7- قطف، ابراهيم سليمان، وآخرون (2004)، "مبادئ الاقتصاد الجزئي"، الطبعة الاولى، عمان: دار حامد للنشر والتوزيع.

- 8- ولسون، جي هولتن (1987)، "الاقتصاد الجزئي المفاهيم والتطبيقات"، الرياض: دار المريخ للنشر.
- 9-ياسين ، فائق جزاع (2008) ، " تقدير المرونات الأنفاقية للطلب على المواد الغذائية في البيئتين الحضرية والريفية في القطر العراقي"، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية المجلد (1)، العدد(2).
- 10-Bogan ,Vicki L , Calum G . Turvey , Gabriela Salazar (2015) ," The Elasticity Of Demand For Microcredit: Evidence From Latin America" , Development Policy Review / Volume (33) , Issue (6).
- 11-Case ,Karl (2008),"Principles Of Microeconomics " 9Th Edition, United Kingdom ,Yale University Prentice Hall , Pearson Education International
- 12-Guven Serhat,FCAS,MAAA and Michael Mcphail , FCAS, MAAA (2013)," Beyond The Cost model : Understanding Price Elasticity and its Applications ",Corpus ID, USA .
- 13-Hubbard, R. Glenn,Obrien Anthony Patrick (2006)" Microeconomics " , Pearson Prentice Hall, Education , INC .
- 14-Hubbard, R.Glenn(2011)," Microeconomics ",Third Edition: Pearson Boston .
- 15-Hense , Florian (2015)," Interest Rate Elasticity Of Bank Loans : The Case For Sector - Specific Capital Requirements" Center for Financial Studies (CFS) , Goethe University Frankfurt,Germany , www.ifk-cfs.de
- 16-Karlan, Dean (2005)." Elasticities Of Demand For Consumer Credit " , Econstor / Yale University / Economic Growth Center (EGC) , Issue (38) , Germany [http:// www.econ. yale.edu/ Egcenter](http://www.econ.yale.edu/Egcenter)
- 17-Perloff, Jeffrey M (2017),MicroeconomicsWith Calculus"Second Edition:Pearson, Boston .
- 18-Roberts.PINDYCK& Daniel L. RUBINELD (1992) "Microeconomics " Macmillan Publishing company, Second edition,New York.
- 19-Saunders, Anthony (2009),"Financial Markets and Institutions",Fourth Edition,MCGRAW –Hill, New York.
- 20 - Salvatore.Dominick (1983), " Microeconomic Theory ",Theory And Problems,Mc Graw - Hill,INC, Second Edition, New York.
- 21- www.marino-academia.edu